وفائض العملة الصعبة نتيجة الحصول على قروض خارجية · ولكن تلك القروض زادت من ديون اسرائيل فوصلت في نهاية ١٩٧٣ الى ١ر٥ مليار دولار ·

٨ ـ **حرب تشرين ١٩٧٣ وما بعدها (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)** : وهي من اصعب الفترات التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي ، نظرا لتكاليف الحرب الباهظة ، وازدياد نفقات الامن اثر ذلك · ورغم المساعدات الطائلة التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل منذ حرب ١٩٧٣ (بمعدل مليار ونصف دولار سنويا ، عدا ٢ر٢ مليار دولار قدمتها بعد انتهاء الحرب مباشرة) والتي ما زالت تدفعها لاسرائيل حتى الان ، فان وضع اسرائيل الاقتصادي يزداد تأزما يوما بعد يوم ، خصوصا في المجالات الثلاثة الاتية : العجز الكبير في ميزان المدفوعات وقيمة الديون الخارجية التي وصلت الى اكثر من عشرة مليارات دولار في سنة ١٩٧٧ ، ثم النسبة الكبيرة للتضخم المالي ، والجمود في النمو الاقتصادي الذي يسود اسرائيل حاليا (كانت معدلات الذمو في اسرائيل تصل الى اكثر من ٦٪ للانتاج المحلي السنوي في العام ، ومنذ ١٩٧٣ راح هذا المعدل ينخفض تدريجيا ، حتى وصل في ١٩٧٥ الى ٢٪ فقط ، وفي ١٩٧٦ الى ١٪ ، أما في سنة ١٩٧٧ فهو في حدود الصفر ، كما ذكرنا) (٧) · وقد اتخذت حكومة المعراخ عدة اجراءات اقتصادية خلال هذه الفترة بهدف كبح التضخم المالي السريع وخفض العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك بواسطة خفض قيمة الليرة الاسرائيلية للمرة السادسة منذ قيام اسرائيل (تشرين الثاني ١٩٧٤) ، من ٢ر٤ ليرة للدولار الى ٦ ليرات للدولار ، ثم اتباع اسلوب التخفيض الزاحف في قيمة الليرة ، حيث تنخفض قيمتها بنسبة بسيطة لا تتعدى ٢٪ خلال كل شهر او شهرين · وكان الهدف من هذه الاجراءات هو تشجيع فرع الصادرات وخفض الواردات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات · كذلك اتخذت حكومة المعراخ اجراءات اخرى منها فرض ضرائب جديدة ومتنوعة ، وخفض الميزانيات العامة بهدف كبح التضخم المالي السريع ، عن طريق تقليص الطلب وخفض مستوى معيشة الاسرائيليين · الا ان هذه الاجراءات جميعها لم تؤد الى تخفيف حدة اي من مشكلات اسرائيل الاقتصادية التي ازدادت تأزما ، خصوصا خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٧ ، وهي الفترة التي سبقت الانتخابات للكنيست ، وذلك بسبب عجز الحكومة الاسرائيلية انذاك عن اتخاذ اية اجراءات رادعة من شأنها ان تثير غضب الاسرائيليين ، الذين كانت تراهن على كسب اصواتهم في الانتخابات · ويشير المراقبون الى ان مشكلات اسرائيل الاقتصادية هذه ، كانت من الاسباب الرئيسية لسقوط المعراخ في الانتخابات الاخيرة وفوز ليكود ·

وقبل التطرق الى سياسة حكومة ليكود الاقتصادية التي بدأ تطبيقها منذ نحو ثلاثة اشهر لا بد ان نشير الى بعض المعطيات شبه الثابتة التي رافقت سياسة المعراخ ، وما زالت متبعة وسارية المفعول في اسرائيل حتى الان ·